دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الثقافة السياسية للتحول الديموقراطي
المصدر:	مجلة الديمقراطية
الناشر:	مؤسسة الأهرام
المؤلف الرئيسي:	عبدالحي، أحمد تهامي
المجلد/العدد:	مج 8, ع 31
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2008
الشهر:	يوليو
الصفحات:	103 - 110
رقم MD:	338052
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink, HumanIndex
مواضيع:	المشاركة السياسية، الاصلاح السياسي، الديمقراطية، الثقافة السياسية، النظم السياسية، التنشئة السياسية، الأحزاب السياسية، النخبة السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/338052

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

٨

الثقافة السياسية للتحول الديموقراطى

أحمد تهامى عبدالحى
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

اهتم اقتراب الثقافة السياسية بدراسة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديموقراطى. فالثقافة السياسية بما تشمله من مجموعة القيم والمعتقدات المتعلقة بالعملية السياسية يمكن أن تساهم فى عملية التحول الديموقراطى إذا كانت تنطوى على تشجيع المشاركة والحوار والتسامح الدينى والاستعداد للتفاوض وقبول الحلول.

ويمكن القول أن الثقافة السياسية تتأثر بطبيعة النظام السياسى وعملية التحول الديموقراطى التى يجب أن تفرز نوعا من القيم والاتجاهات والتوجهات تتوافق مع عملية التحول الديمقراطى. ولكن الثقافة السياسية نفسها تؤثر فى عملية التحول والإصلاح السياسى، فهناك قيم وتوجهات معينة قد تقف عائقا أمام عملية التحول وتحفزها. ولذلك فإن نجاح هذه العملية يرتبط بقدرة النظم والحركات السياسية على تعزيز القيم والتوجهات الإيجابية فى الثقافة السياسية، وتهميش الجوانب السلبية. وتلعب مؤسسات التنشئة من تعليم وإعلام وأسرة وأحزاب دورا مهما فى هذا الصدد، فهى بمثابة مؤسسات المدخلات التى تقوم بدور التنشئة السياسية ونقل الثقافة السياسية أو تغييرها، بينما يكون الناتج منها هو أنماط الثقافة والقيم والتوجهات السياسية التى تظهر لدى الأجيال السياسية الشابة.

اقتراب الثقافة السياسية :

تعرف الموسوعة الدولية للعلوم الاجتماعية الثقافة السياسية بأنها مجموعة المواقف والمعتقدات والمشاعر التى تعطى معنى للعملية السياسية وللقواعد التى تحكم السلوك فى النظام السياسى، وهى تشمل كلا من القيم السياسية وإجراءات تشغيل الحكومة(١). ويعرفها قاموس بلاكويل للعلوم السياسية بأنها توجهات الأفراد نحو المؤسسات السياسية والمواثيق و التقاليد(٢). والعامل المشترك فى كافة تعريفات الثقافة هو الجزء المتعلق بانتماء الفرد إلى جماعة بعينها واكتسابه نتيجة ذلك لأنماط محددة من المعارف والمعتقدات والقيم والأخلاق والعادات، وهو ما يشير إلى ثلاثة محددات رئيسية لمفهوم الثقافة هى: القيم العادات والتقاليد والأعراف- المعتقدات(٣).

ويميز البعض بين الثقافة السياسية الرسمية والثقافة السياسية غير الرسمية، فالأولى تشير إلى

الأيديولوجيا التى تتبناها الدولة، أما الثانية فتشير إلى ما يسود لدى الأفراد من معتقدات وقيم واتجاهات، وقد يوجد تطابق بين هذه وتلك وقد لا يوجد. وربما هذا التمييز تنقصه بعض الدقة نظرا لأن الثقافة الرسمية لا تقتصر على الأيديولوجيا فقط، وإنما تتضمن أبعادا أخرى وثيقة الصلة ببنية السلطة الحاكمة، وخبرات تكونها وتطورها عبر الزمن، إلا أن التمييز بين الثقافة السياسية الرسمية وغير الرسمية مهم من أجل المقارنة بين فئات النخبة والأجيال السياسية سواء التى فى الحكم أو فى المعارضة أو المحجوبة عن الشرعية.

ويتأثر تجنيد القيادات السياسية فى النظام السياسى بالثقافة السياسية السائدة، ففى دول كثيرة تكاد تكون القيادة السياسية حكرا على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية. وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويعلى من شأن الذكور على الإناث يغلب أن يجىء القادة من صفوف المسنين الذكور. ومن الضرورى الاهتمام بدراسة اتجاهات أفراد النخبة وتصوراتهم وقيمهم السياسية، ويشير روبرت دال إلى خمسة عوامل يمكن أن تفسر تنوع التوجهات السياسية للأفراد هى: الشخصية والخلق، والثقافة العامة وبالتحديد الثقافة السياسية، والتنشئة السياسية، والخبرات والظروف الشخصية، والموقف المحدد أو المعتقدات التى يواجهها المرء فى لحظة تاريخية معينة(٤).

وفى الحقيقة فإن كل العناصر السابقة تساعد المرء فى تكوين توجهات سياسية تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ربما تستمر طوال حياته المرء كإنسان بالغ، وعلى الرغم من ذلك فإن كلا منها قد يجعل من السهل أيضا حدوث تغيرات فى التوجهات. فعلى سبيل المثال، فإن شخصية الفرد قد يكون قوامها سعة الأفق والمرونة وتقبل الأفكار الجديدة، بدلا من ضيق الأفق والتصلب والخوف من الجديد. ومن نفس المنطلق، فقد تحتضن الثقافة معانى الانفتاح والمرونة بدلا من التمسك المتصلب بفكر وسلوك تقليديين. وأكثر من هذا فإن الثقافة السياسية قد تتغير هى ذاتها، وفى حين أن التنشئة السياسية تترك بصمة دائمة إلا أنها مثل الشخصية والثقافة قد تتعرض للتغيير. وفى الحقيقة فإن التحولات البنيوية فى النظم السياسية عادة ما يصاحبها بل وأحيانا ما يسبقها، تغيرات فى التوجهات والمعتقدات والاتجاهات، أو بمصطلح أشمل تغير فى الوعى يؤثر فى النظام، وإن كان من الصعب ملاحظته.

وتحرص النظم السياسية المختلفة على تكوين شرعيتها السياسية وإقناع الجماهير بها وذلك إما بالتوافق مع الثقافة السياسية القائمة أو من خلال العمل على تغييرها. ويلاحظ أيضا روبرت دال أن جميع النظم السياسية التى تعكس مبادئ متناقضة جدا بخصوص السلطة تمتلك قدرا ما من الشرعية السياسية بصرف النظر عن درجة ديموقراطيتها. فعلى سبيل المثال هناك شركات وهيئات ومؤسسات وتنظيمات دينية تعمل وفقا لمبادئ هيراركية وليس وفقا لمبادئ ديمقراطية، وبالرغم من ذلك فإن العديد من المواطنين الذين يعترفون بالشرعية للحكومة بسبب بنائها الديمقراطى، يعترفون بالشرعية أيضا لهذه الأنظمة الهيراراكية. وهكذا فإن كل ترتيب سياسى يمكن تصوره -إقطاعا أو ملكية أوليجاركية (حكم القلة) أو أرستقراطية موروثة أو بلوتوقراطية (حكم الأثرياء) أو حكومة تمثيلية، أو ديمقراطية مباشرة، قد اكتسب فى زمان ما ومكان ما شرعية عميقة جعلت الناس يضحون بحياتهم من أجل الدفاع عنه.

وقد يسود المجتمع نمط سلطوى فى الثقافة السياسية يؤثر فى عملية التنشئة فى الأسرة والمدرسة والجامعات. ولا شك أن نموذج التنشئة الذى يؤكد على التنافس السلمى بين القوى السياسية، والتكافؤ النسبى فى السلطة بين مراكز اتخاذ القرار، والثقة بين الأفراد، يلعب هذا النموذج دورا هاما فى تشكيل المعتقدات السياسية الديمقراطية، بخلاف نماذج التنشئة التى تؤكد على الأنماط السلطوية وتزرع الشك بين الأفراد(٥). وتتسم الثقافة السياسية السلطوية بسيادة قيم السمع والطاعة المطلقة بدون قيود فى الثقافة السياسية، وتتفاعل مع اتجاهات الأفراد إزاء السلطة حيث الالتزام المفرط بمعايير المجتمع وتقاليده، والالتزام بما يحدده القادة، وكذلك اتجاهاتهم نحو الآخر خصوصا من جيل الشيوخ وكبار السن.

المؤسسات الاجتماعية وأنماط السلطة فى النظام السياسى :

اهتم هارى إكشتاين بدراسة العلاقة بين أنماط السلطة فى المجتمع، بالتركيز على دور الأحزاب السياسية، باعتبار أن توفر الديموقراطية داخل الأحزاب ضرورة لاستقرار النظام الديموقراطى. وذلك انطلاقا من افتراض أساسى مؤداه أن الخبرات المتعلقة بالسلطة التى يحصل عليها الفرد فى الجماعات التى يقضى معظم حياته كالأسرة والمدرسة والنادى والنقابة أو الاتحاد والحزب السياسى تؤثر بشكل مباشر على طبيعة النظام السياسى، وتحدد ما إذا كان من الممكن وجود ديموقراطية مستقرة من عدمه، فمن الضرورى انسجام أنماط السلطة كشرط لتحقيق الاستقرار(٦). وهكذا فإن المجتمع الديموقراطى هو نظام اجتماعى، لا يقتصر على النظم الفرعية السياسية والاقتصادية وحسب، ولكنه يحوى أيضا نظما فرعية أخرى تعمل من أجل تعزيز العمليات السياسية الديمقراطية. وعلى النقيض فإن المجتمع السلطوى يشتمل على أنظمة فرعية هامة ومتعددة مثل الأسرة والكنائس والمدارس، والتى تعمل كلها على تعزيز العمليات السياسية السلطوية(٧).

وبمعنى آخر فإن الظروف الأكثر عمقا التى تكمن وراء استقرار النظام الديموقراطى هى تلك التى ترتبط بأنماط السلطة فى الهياكل أو المنظمات غير الحكومية. فكلما كانت هذه الأنماط ديموقراطية كلما أمكن بناء نظام ديموقراطى مستقر، والعكس صحيح. وفى الحقيقة فمن الصعب تصور مجتمع تتشابه فيه أنماط السلطة كلية، لأن بعض العلاقات الاجتماعية لا يمكن التعامل معها بطريقة ديموقراطية كاملة أو مستمرة مثل العلاقات داخل الأسرة والمدرسة، وذلك من أجل تأدية وظائفها، وكذلك الحال فى المنظمات الاقتصادية والعسكرية. لكن يظل من الضرورى توفر حد أدنى من الديموقراطية فيها. ولذلك يجب توقع قدر من عدم التشابه بين أنماط السلطة، لكن يظل الحديث عن انسجامها ممكنا، فالمجتمعات تتكون من هياكل تتفاوت أنماط السلطة فيها اقترابا وابتعادا عن الخط الديموقراطى، فتكون هذه الأنماط أكثر قربا من النمط الحكومى(الديموقراطى) وتليها الأحزاب وجماعات الضغط ثم المنظمات غير السياسية.

ويرى إكشتاين أنه يمكن الحد من التأثير السلبى للنمط السلطوى فى الجماعات الأولية إذا كانت هناك مؤسسات تتوسط بين الاستبداد الماثل فى الجماعات الأولية وبين الديموقراطية فى الحكومة، بحيث لا ينتقل المواطنون دفعة واحدة من الاستبداد الشديد فى قطاع إلى حياة الحرية الواسعة فى قطاع آخر. وتعتبر الأحزاب عند إكشتاين أهم المؤسسات التى يمكن أن تقوم بهذا الدور. والنتيجة المهمة التى يخلص إليها إكشتاين هى ضرورة توفر علاقات ديموقراطية داخل مؤسسات المجتمع بدءا من الأحزاب السياسية وانتهاء بالأسرة والمدرسة.

ولكن هناك عددا من الملاحظات حول هذه النتائج التى توصل إليها إكشتاين، خصوصا عند الأخذ فى الاعتبار طبيعة النظم السياسية العربية، فاعتبار النمط الحكومى أكثر ديموقراطية من النظم الفرعية الأخرى – كما يرى إكشتاين– أمر محل جدل ونقاش.

وإذا كان إكشتاين يفترض أن النمط الحكومى هو الأكثر ديموقراطية فى النظم الغربية الديموقراطية، فماذا عن النظم السلطوية أو نظم التعددية المقيدة التى تعانى من حلقة مفرغة من دورة الاستبداد، حيث تكون الحكومة واحدة من أكثر الهياكل والمؤسسات استبدادا مقارنة ببعض التنظيمات والجماعات وحتى الأسرة. بل يمكن القول أن الوضع ربما يكون معكوسا فى النظم السياسية العربية، فربما تكون أكثر أنماط السلطة غير ديموقراطية هى الحكومة تليها الأحزاب. وبالتالى يمكن أن نطرح نموذج يقابل نموذجا إكشتاين يعتبر أن الحكومة ثم الأحزاب هى منظمات أكثر سلطوية من المنظمات غير الحكومية.

ونرى فى الواقع أن هناك منظمات أكثر ديموقراطية من الأخرى سواء فى مجال الحكومة والأحزاب أو فى

مجال المنظمات غير الحكومية، ومن هذه النماذج النقابات وبعض المؤسسات القضائية وبعض الجماعات الدينية أو بعض المؤسسات التقليدية كالقبيلة، وهى ليست ديموقراطية بصورة مثالية بطبيعة الحال ولكنها أكثر ديموقراطية من غيرها، كما أنها تقوم بتقييد نسبى لسلطوية الدولة.

الثقة بين النخب :

تتطلب الديمقراطية المستقرة وجود مستوى معين من الثقة بين أفراد وجماعات النخبة. ففى البلدان الغربية وفقا لهيجلى وبيرتون فقد اعتمد تطوير شرعية واستقرار الأنظمة السياسية أساسا على وجود إجماع بين نخب موحدة. وبينما تنقسم هذه النخب على القضايا السياسية، فإنها تتفق على المعايير العامة التى تتعلق بتعزيز المؤسساتية والثقة المتبادلة، وقد تم تطوير هذه المعايير بشكل تدريجى خلال فترة طويلة وتشربتها الثقافة السياسية الغربية(٨). أما الدول التى تسير نحو التحول الديموقراطى والنظم ما بعد الشيوعية فإنها تختلف فى هذا المجال، فالمؤسسات، مثل البرلمان أو الوزارات أو الأحزاب السياسية، هى ساحات للنزاعات والصراع بين النخب. ويؤدى وجود الثقة بين النخب والقيادات لزيادة فعالية النظم السياسية والاجتماعية، ولذلك يلاحظ أنه فى إطار العلاقات والشبكات غير الرسمية تشكل الثقة بين أعضائها عنصرا أساسيا يتحصل من خلال استقراء الآراء وتبادل المعلومات واتفاقيات الأخذ والعطاء. فعلاقات القبول والشرعية والثقة الشخصانية هى أمور ضرورية للنظم التى لم تصبح فيها قواعد اللعبة والمؤسساتية عناصر مندمجة ومتكاملة فى الثقافة السياسية(٩). وقد أشارت دراسات الاتجاهات الجماعية فى المجتمعات بعد الشيوعية إلى انخفاض مستوى الثقة بين النخب(١٠).

وتستخدم الأدبيات تعبير إجماع النخب الموحدة consensually unified elites لوصف الديمقراطيات الغربية المستقرة، حيث يشير ذلك التعبير إلى التوجهات العامة بين النخبة حول دعم المؤسسات الديمقراطية. وقد اعتبر ألموند وفيربا (١٩٦٥) وفيما بعد بوتنام (١٩٩٣) أن مستوى معينا من الثقة فى الآخرين هو شرط ضرورى لوجود ثقافة سياسية ديمقراطية(١١). وإذا كانت الثقة العامة بين الأشخاص ليست ضرورية للحكم الديمقراطى، فإن الثقة بين النخب ربما تكون أكثر أهمية.

ويلاحظ أنطون ستين أن التغيرات الجيلية قد تؤدى لوضع العلاقة بين النخب على المحك، فبافتراض وجود وضع يظهر فيه جيل جديد حسن التعليم وطموح يتحدى رؤية الجيل السابق، فمن المحتمل أن تصبح العلاقة بين النخب أكثر قلقا(١٢).

وفى الحقيقة فإن أزمة النمط التعددى المقيد فى النظم العربية ترتبط بأزمة النخبة سواء كانت فى الحكم أو فى المعارضة. وهى الأزمة التى تتفاقم عندما لا تكون نخبة الحكم والمعارضة موحدة ثقافيا، أى عندما تكون منقسمة حول الاختيار الثقافى الحضارى. ففى هذه الحالة يتقاطع الصراع حول ذلك الاختيار الثقافى الحضارى مع الصراع بين محاولة نظام الحكم الحفاظ على الوضع القائم ومحاولة المعارضة تغييره فى اتجاه الديموقراطية. ولا سبيل لحل هذا الصراع المركب إلا إذا نجحت الجماعة السياسية فى الحكم والمعارضة فى التوصل إلى تفاهم أو تراض عام حول صيغة لتجاوز الانقسام الثقافى وحول صيغة للتحول التدريجى إلى الديموقراطى.

التنشئة السياسية كآلية لنقل وتغيير الثقافة السياسية :

تشكل التنشئة السياسية محددا رئيسيا للسلوك السياسى للأفراد، وتقوم بدور رئيسى فى عملية نقل وتغيير الثقافة السياسية. ويعرف ألموند وبويل التنشئة السياسية بأنها "اكتساب المواطن للاتجاهات والقيم السياسية التى يحملها معه فى ممارسته مختلف الأدوار الاجتماعية"(١٣). وتعرفها موسوعة الديمقراطية

بأنها عملية تعليم الأفراد المعايير والقيم السياسية والأنماط السلوكية الخاصة بالدولة والجماعات الفرعية التى ينتمون إليها، والمواقف والسلوكيات التى تميز جماعة على مدار فترة زمنية ممتدة، وبمعنى آخر هى عملية تعلم الثقافة السياسية للجماعة(١٤). ويعرفها القاموس الجديد للتحليل السياسى بأنها العملية التى من خلالها يحصل الفرد على المعلومات والتوجهات بخصوص الظواهر السياسية من ناحية، وينقل المجتمع من خلالها المعايير والمعتقدات السياسية من جيل إلى الجيل التالى و إلى المهاجرين الجدد من ناحية أخرى(١٥).

ويمكن التمييز بين اتجاهين أساسيين فى تعريف التنشئة السياسية: أولهما وهو الأكثر شيوعا، فينظر إلى التنشئة كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والاتجاهات المعايير السياسية المستقرة فى ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن. ويتم ذلك غالبا من خلال مؤسسات منوطة رسميا بأداء هذه المسئولية. ويعكس ذلك اتجاها معينا فى النظر لعملية التنشئة السياسية باعتبارها عملية مكسبة لقيم لابد وأن تتفق مع النظم السياسية. أما الاتجاه الآخر فيرى أن التنشئة السياسية عبارة عن التكوين السياسى للفرد الذى يتحقق نتيجة لتفاعل عدة عوامل. وتركيز هذا الاتجاه لا ينصب فحسب على الاستمرارية والتوافق، ولكنه يمتد كذلك ليشمل التعبير عن التعددية والاختلاف. وهو ينظر إلى التنشئة كآلية لتعديل الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع، أو لخلق ثقافة سياسية جديدة سواء من خلال النخبة الحاكمة أو نخبة بديلة أو فى إطار ثقافة فرعية تتسم بقدر من التميز والاستقلال(١٦).

ولعل أفضل تعريف للتنشئة يعبر عن هذا الاتجاه الثانى هو تعريف روبرت سيجال أنها تتضمن عمليات مقصودة وغير مقصودة، عمدية وغير عمدية، مخططة وغير مخططة، ولا تتضمن التلقين والتعليم السياسى فقط ولكن تعلم القيم التى تؤثر على السلوك السياسى أيضا(١٧). واكتساب القيم السياسية فى الغالب يتم بطريقة غير عمدية وغير مباشرة، وهى تكون أكثر قوة وصلابة ومن الصعب للغاية تغييرها، وهى تعتبر بمثابة المصفاة التى تصفى وتنقى المعلومات القادمة من البيئة المحيطة من أجل إزالة مالا يتسق منها مع النسق القيمى الأساسى(١٨). والإشارة لعملية التنشئة غير الرسمية غير المخططة تفتح المجال لفهم كيفية بروز أنماط جديدة من الثقافة السياسية من خلال عملية التنشئة التى لن تنحصر مؤسساتها طبقا له فى الإطار الرسمى فحسب. ويرى ديفيد إيستون أن التنشئة السياسية هى عملية مستمرة بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طوال حياته، فهى تستغرق حياة المرء بكاملها(١٩).

وظائف التنشئة السياسية: تتعدد الوظائف التى تؤديها عملية التنشئة السياسية فى النظام السياسى، وهى تدور حول نقل الثقافة السياسية أو تغييرها وإحلال ثقافة سياسية جديدة محلها، وخلق الانتماء والولاء للوطن والنظام السياسى(٢٠). إلا أن أهم الوظائف التى تضطلع بها عملية التنشئة هى الإعداد لشغل الأدوار فى النظام السياسى، وذلك من خلال ما سماه ألموند مفهوم "تنشئة الدور" الذى يعنى خلق اتجاهات إزاء الأدوار فى النظام السياسى. وبالنسبة للمواطن فإن هذا يتضمن صياغة اتجاهاته إزاء نفسه كمشارك أو ناخب أو متظاهر أو دافع للضرائب أو منفذ للقوانين أو عنصر ذى علاقة بالسلطات. وبالنسبة للفاعل النخبوى فإن تنشئة الدور تعنى الوعى بمجموعة التوقعات والنماذج الملائمة للسلوك المتوقع فى هذا الدور. وهذه التنشئة قد تأخذ شكل قواعد محددة مكتوبة حول الالتزامات والواجبات والفرص، وقد تتضمن توقعات غير رسمية(٢١). ولا يمكن الفصل بين وظيفتى التجنيد السياسى والتنشئة السياسية، فشاغلو الأدوار والمناصب السياسية تتنوع ميولهم واتجاهاتهم وقيمهم ومصالحهم وفقا لخلفية تكوينهم وتنشئتهم السياسية التى تؤثر على أداء أدوارهم فى النظام(٢٢).

وتعتبر دراسة التنشئة السياسية من أهم الاقترابات المفيدة فى فهم الاستقرار أو التغيير السياسى، فالتنشئة السياسية هى عملية يتم من خلالها حفظ بقاء أو تغيير الثقافة السياسية(٢٣). وفى الحقيقة فإن التغيير الاجتماعى السريع يؤدى إلى حدوث توترات وأزمات وعدم توازن، وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا عجز

النظام السياسى عن تحمل التغيير والتكيف معه(٢٤). ويؤدى التغير الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة إلى حدوث تغيير فى القيم السياسية التى يتم نقلها فى عملية التنشئة، فهذه القيم تستجيب للتغير فى البيئة الخارجية، وقد يحدث تضارب فى القيم أثناء عملية النقل بين القيم الأصلية والقيم الجديدة بسبب التغير الاجتماعى السريع(٢٥).

ويمكن النظر إلى الحزب السياسى بوصفه هيئة من هيئات التنشئة، فمن أبرز وظائف الأحزاب السياسية فى النظم الديموقراطية غرس القيم الديموقراطية فى المجتمع وذلك من خلال إسهامها فى عملية التنشئة السياسية، ومن خلال ممارسة الديموقراطية داخل الحزب(٢٦). وتختلف وظائف وأنشطة الأحزاب فى الدول النامية اختلافا نوعيا عنها فى الدول المتقدمة التى يكون محور وظائفها يدور حول الممارسة السياسية الديموقراطية بأبعادها المختلفة. أما أهم الوظائف التى يفترض أن تقوم بها الأحزاب فى مرحلة الانتقال والتحول الديموقراطى فهى التنشئة السياسية، وتشجيع المشاركة السياسية(٢٧). ولكن خبرة النظم الحزبية فى الدول النامية تشير إلى سيادة نمط التعبئة، حيث يتم تشجيع المشاركة السياسية ولكن بمفهوم التعبئة الجماهيرية وليس بمعنى الإسهام والمشاركة فى وضع السياسات العامة. ففى نظم الحزب الواحد تسعى القيادة السياسية إلى حشد وتعبئة الجماهير خلف النظام بهدف إضفاء الشرعية عليه(٢٨). وقد أعطيت هذه الوظيفة الأولوية على الكثير من الوظائف الأخرى، بل أنشأت النظم السياسية أحزابها الخاصة للقيام بهذه المهمة أساسا(٢٩).

وتناقش العديد من الدراسات قضية تغيير الثقافة السياسية من خلال التنشئة السياسية باعتبارها العملية التى يتم من خلالها حفظ بقاء أو تغيير الثقافة السياسية. وتكتسب قضية التغيير أهمية خاصة فى ظل التطورات الحديثة التى يترتب عليها تغيرات كبرى تترك آثارها على المجتمعات المعاصرة. فالتغيير الاجتماعى السريع يؤدى إلى حدوث توترات وأزمات وعدم توازن، وتصبح المشكلة أكثر حدة إذا عجز النظام السياسى عن تحمل التغيير والتكيف معه. ويؤدى التغير الاجتماعى فى المجتمعات الحديثة إلى حدوث تغيير فى القيم السياسية التى يتم نقلها فى عملية التنشئة، فهذه القيم تستجيب للتغير فى البيئة الخارجية، وقد يحدث تضارب فى القيم أثناء عملية النقل بين القيم الأصلية والقيم الجديدة بسبب التغير الاجتماعى السريع(٣٠).

ويمكن النظر إلى العلاقة بين التنشئة السياسية والديمقراطية من منظورين: أولهما مضمون هذه التنشئة ومدى غلبة العناصر الديمقراطية أو التسلطية فيها. وثانيهما آليات التنشئة، ففى النظام الديمقراطى تكون التنشئة لا مركزية وغير موجهة من أعلى. أما فى النظام غير الديمقراطى، فتكون التنشئة مركزية بل موجهة من أعلى. ولذلك يثار التساؤل عادة عن حالة التنشئة السياسية فى مراحل التحول أو الانتقال إلى الديمقراطية، ففى هذه المراحل تأخذ التنشئة المركزية الموجهة فى الانحسار، ولكن هذا لا يعنى بالضرورة حلول تنشئة لا مركزية فعالة محلها.

الهوامش :

1- International Encyclopedia of the Social Sciences, ASU REF H.40A2 I5 1968 (19 vols).

2- Bealey, Frank, The Blackwell Dictionary of Political Science, ASU REF JA61 .B43 1999.

٣- محمد أحمد العجاتى، أزمة الهوية فى الفكر السياسى العربى: دراسة مقارنة فى رؤى حسن حنفى ومحمد عابد الجابرى، رسالة ماجستير غير منشورة، يوليو ٢٠٠١، ص٤٢.

٤- روبرت أ. دال، التحليل السياسى الحديث، ص ص١٤٩-١٥٠.

٥- عبدالغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية:الثابت والمتغير دراسة استطلاعية، (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١)، ص ص ٧٧-٧٨.

6- Eckstien, Harry, A Theory of Stable Democracy, Appendix B in: Harry Eckstien, Division And Cohesion in Democracy; A Study of Norway (Princeton: Princeton University Press, 1996) pp. 225-288.

٧- روبرت أ. دال، مرجع سابق، ص١٧.

8- Higley, J. & Burton, M.G., 'The Elite Variable in Democratic Transitions and Breakdowns', American Sociological Review, 54, 1, 1989, pp. 17-32.

9- Steen, Anton, The Question of Legitimacy: Elites and Political Support in Russia.,Europe-Asia Studies, July, 2001, p. 1.

http://www.findarticles.com/cf_0/m5/3955_77615867/53/p1/article.jhtml?term=The+Question+of+Legitimacy%3A+Elites+and+Political+Support+in+Russia.%28research%29

١٠- لمزيد من التفاصيل حول هذه النتائج انظر:

11- Miller, A., 'In Search of Regime Legitimacy', in A. Miller, W.M. Reisinger & V.L. Hesli (eds), Public Opinion and Regime Change. The Politics of Post-Soviet Societies (Boulder, Westview Press, 1993).

12- Miller, A.H., Hesli, V.L. & Reisinger, W.M., 'Conceptions of Democracy Among Mass and Elite in Post-Soviet Societies', British Journal of Political Research, 27, 1997, pp. 157-190.

١١- لمزيد من التفاصيل حول قضية الثقة بين النخب انظر:

- Almond, G. & Verba, S., The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations (Boston, Little, Brown & Company, 1965).

- Putnam, R.D., Making Democracy Work. Civic Traditions in Modern Italy (Princeton, NJ, Princeton University Press, 1993).

- Higley, J., Pakulski, J. & Wesolowsky, W., 'Introduction: Elite Change and Democratic Regimes in Eastern Europe', in J. Higley, J. Pakulski & W. Wesolowsky (eds), Postcommunist Elites and Democracy in Eastern Europe (Basingstoke, Macmillan, 1998).

12- Steen, Anton, op. cit, p.9.

13- Almond, Gabriel A.,&G. Bingham Powell, Compartive Politics; A Developmental Approach, p. 24.

14- The Encyclopedia of Democracy, Seymour Martin Lipset, Editor in

Chief, ASU REF JC423 .E53 1995 (4 vols), www.library.appstate.edu/reference/polsoc.html

15- The New Dictionary of Political Analysis by Geoffrey Roberts, ASU REF JA 61 .R625, www.library.appstate.edu/reference/polsoc.html

١٦- نسرين البغدادى، التعليم والتنشئة السياسية فى مصر، دراسة ميدانية على عينة من تلاميذ المرحلة الثانوية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة عين شمس، ١٩٨٧، ص٧.

17- Sigel, Roberta, Assumptions about the Learning of Political Values, in Leroy N.Rieselbach, George I. Balch, Psychology &Politics, An Introductory Reader, New york, Holt,Rinehart and Winston, Inc., 1969, P. 78.

18- Rieselbach, Leroy N., & George I. Balch, Psychology &Politics, An Introductory Reader, New york, Holt,Rinehart and Winston, Inc., .1969 p. 74.

19- Easton, David, & Robert D.Hess, The Child Political World, in Leroy N.Rieselbach, George I. Balch, Psychology &Politics, An Introductory Reader, New york, Holt,Rinehart and Winston, Inc., 1969, p. 97.

٢٠- عبدالغفار رشاد محمد، الثقافة السياسية:الثابت والمتغير دراسة استطلاعية، (الخرطوم: مطبعة خطاب الحديثة، ١٩٩١)، ص٦١.

21- Almond, G abriel A. ,& G. Bingham Powell, p. 83.

22- Ibide, pp. 47-48.

٢٣- عبدالسلام نوير، المعلمون والسياسة فى مصر (القاهرة:مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،٢٠٠١)، ص٣٤.

24- Sigel, Roberta, op.cit., p. 78.

25- Ibid,pp. 86-88.

٢٦- عبدالمنعم المشاط، التربية والسياسة، (القاهرة: دار سعاد الصباح،ط١، ١٩٩٢)، ص ١١٨-١١٩.

٢٧- محمد سعد أبوعامود، الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية، مجلة الديموقراطية، ع٤، القاهرة: خريف ٢٠٠١، ص ٤٠-٤٣.

٢٨- حمدى عبدالرحمن، النظم الحزبية والمشاركة السياسية، الديموقراطية، ع٤، القاهرة: خريف ٢٠٠١، ص٣٣.

٢٩- محمد سعد أبوعامود، مرجع سابق، ص٤٢.

30- Roberta Sigel, Assumptions about the Learning of Political Values, in Leroy N.Rieselbach, George I. Balch, Psychology &Politics, An Introductory Reader, New york, Holt,Rinehart and Winston, Inc., 1969, p. 78.